T07-01043

جامعة عين شمس
كلية الحقوق

١٠٨٨
جامعة القاهرة
كلية الحقوق
إداري
١٤٦
٧/١٧١

الحماية القضائية لحقوق الإنسان

دراسة خاصة فى حرية التنقل والإقامة فى القضاء الإدارى المصرى
دراسة مقارنة

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراة فى القانون

إعداد الباحث

أحمد جاد جاد منصور

لجنة الحكم على الرسالة

الأستاذ الدكتور محمد مرغنى خيرى أستاذ القانون العام بكلية الحقوق جامعة عين شمس مشرفاً ورئيساً

المستشار الدكتور محمد جودت الملط نائب رئيس مجلس الدولة عضواً

الأستاذ الدكتور محمد انس قاسم جعفر أستاذ القانون العام وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة- فرع بنى سويف عضواً

القاهرة ١٩٩٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

صدق الله العظيم

الآية «٣٢» سورة البقرة

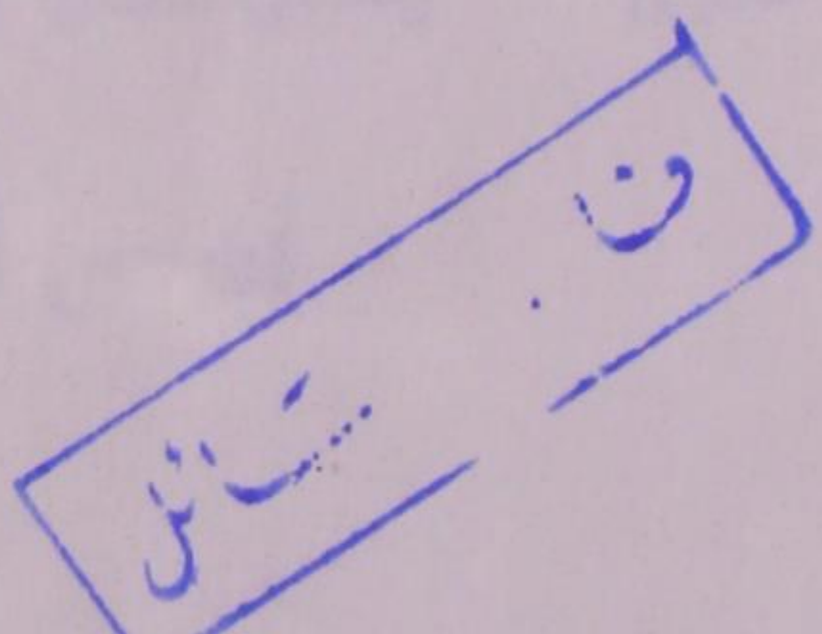

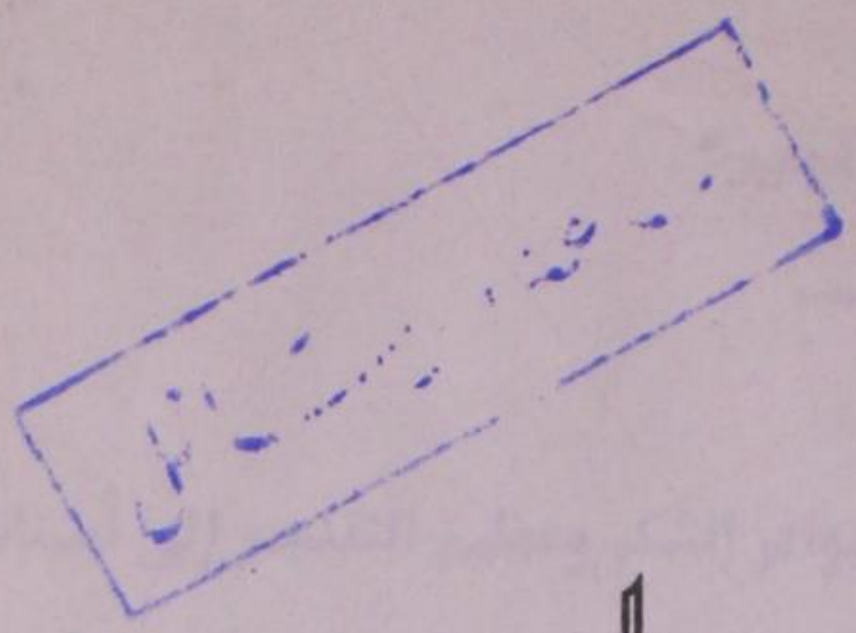

إهداء

إلى أبى وأمى

تقديرا لمكانتهما .. وإعترافا بفضلهما

إلى زوجتى الفاضلة

رفيقة العمر والكفاح .. التى كان صبرها مدادا
لهذه السطور .. تقديرا للتضحية .. وإجلالا للوفاء .

إلى دينا وكريم

زهرتى عمرى .. وقلبى الذى ينبض بالحياة

أهدى اليهم هذا العمل

"شكر وتقدير"

يسعدنى بالغ السعادة أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم التقديـر إلى أستاذى الدكتور/ محمد مرغنى خيرى ، أستاذ القانون العام بكلية الحقوق ـ جامعة عين شمس ، لتفضلة بالموافقة علـى الإشراف علـى هـذه الرسالة ، والـذى منحنـى الكثير من علمه ووقته وجهده ، وكان لإرشاداته السديدة وتوجيهاته الصادقة أبلغ الأثر فى إنجاز هـذا البحث ٠

ومن خلال معايشتى لشـخصه الكريـم ، أقـرر دون مجاملـة أو مبالغـة ، أنـه من صفاته ٠٠ **الموضوعية** ٠٠ التى ميزته بمنهاج يتفرد به كأستاذ حكيم ، ومـن شيمه ٠٠٠ **التواضع** ٠٠٠ الذى يعلى من قـدره وهـو فقيـه قدير ، ومـن سماتـه ٠٠٠ **التديـن** ٠٠٠ الذى جعله يخشى الله فى كل أفعاله وأقواله ، جزاه الله عنى خير الجزاء٠

كما يسعدنى أن أتوجه بخالص الشكر وعميق التقدير الى كـل مـن السيد **المستشار الدكتور / محمد جودت الملط نائب رئيس مجلس الدولة ، والاستاذ الدكتور / محمد أنـس قاسم جعفر أستاذ القانون العام وعميـد كليـة الحقـوق ، جامعـة القـاهره ، فرع بنـى سويف** ، لتفضلهما بالموافقة على مناقشـة الرسالة ، ممـا تـرك فـى نفسـى عظيم الأثر لإثراء المناقشة بآراء عالمين جليلين من فقهاء القانون فى مصر ٠

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكل من مـد لى يـد العـون والمسـاعدة فى سبيل إنجاز هذا البحث ٠

الباحث

قاعة الدراسات

المقدمة

أصبحت قضية حقوق الإنسان من أهم القضايا المطروحة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، وتعاظم الإهتمام بها فى الآونة الأخيرة من قبل المجتمع الدولى بأسره.

ويعد هذا الإتجاه المعاصر بمثابة رد فعل تلقائى للعصور السابقة التى أهدرت فيها حقوق الأنسان، وانعدمت فى ظلها الضمانات الكفيلة بتوفير أسباب الحياة الإنسانية الكريمة للبشر، ومن ثم يعد هذا الإهتمام إنعكاسا تلقائيا لكافة الأحداث والمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية العالمية، خلال مراحلها التاريخية المتعاقبة.

وقد احتدم الجدل حول ما إذا كانت قضية حقوق الإنسان ذات طبيعة عالمية صالحة لكل المجتمعات، أم أن لها صفة الخصوصية والنسبية، أى أنها تختلف باختلاف ثقافة المجتمعات وطبيعة تكوينها والقيم السائدة فيها.

والواقع أن موضوعات حقوق الإنسان لا تمثل مفهوما عاما مجردا، ولكنها مرتبطة، إلى حد كبير، بأطر فكرية وعقائدية وتاريخية مختلفة، الأمر الذى يجعل منها قضية عالمية من حيث المبدأ، ولكنها تبقى نسبية من حيث التطبيق، حيث يختلف نطاق تطبيقها باختلاف القيم الدينية والثقافية والإقتصادية والسياسية السائدة فى كل مجتمع من المجتمعات.

وتحرص كافة المواثيق والعهود والإتفاقيات الدولية والإقليمية، وكذا الدساتير والتشريعات الوطنية على النص على حقوق الإنسان، والضمانات التى تكفل ممارستها والتمتع بها دون الإنتقاص منها أو إهدارها.

وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كثيرة ومتنوعة، فمنها الحقوق الشخصية ومنها أيضا الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وغيرها من الحقوق، وقد آثرت إنتقاء إحدى أهم تلك الحريات وهى حرية التنقل والإقامة، باعتبارها من الحقوق الأساسية اللصيقة بشخصية كل إنسان، والتى

فهرس إجمالى

فصل تمهيدى ١٧

القسم الأول: التنظيم القانونى لحرية التنقل والإقامة فى الفكر العالمى والنظم الوضعية المقارنة. ٣٤

الباب الأول: التنظيم القانونى لحرية التنقل والإقامة على المستويين الدولى والإقليمى. ٤٠

الفصل الأول: حماية حرية التنقل والإقامة طبقا للفكر العالمى ٤٣

الفصل الثانى: حماية حرية التنقل والإقامة على المستوى الإقليمى ٨١

الفصل الثالث: حرية التنقل والإقامة على المستوى العربى وفى الشريعة الإسلامية ١١١

الفصل الرابع: التنظيم الدستورى لحرية التنقل والإقامة فى مصر ومدى فاعليته فى ضوء المعاهدات الدولية ١٣٥

الباب الثانى: التنظيم القانونى لحرية التنقل والإقامة فى النظم الوضعية المقارنة ١٦٢

الفصل الأول: ماهية الإعتقال الإدارى وتحديد طبيعته القانونية ١٦٧

الفصل الثانى: الإعتقال الإدارى فى ظل حالة الطوارىء ١٨٧

الفصل الثالث: التنظيم القانونى للإعتقال فى ظل حالة الطوارىء فى مصر ٢١٧

الفصل الرابع: التنظيم القانونى لحرية السفر والتنقل ٢٣١

الفصل الخامس: التنظيم القانونى لإقامة الأجانب وإبعادهم ٢٦٧

القسم الثانى: الضمانات القضائية لحرية التنقل والإقامة وقواعد المسئولية الإدارية ٢٩٨

الباب الأول : الرقابه القضائية على القرارات التى تحد من حرية التنقل والإقامة ٣٠٢

الفصل الأول : الرقابة القضائية على دستورية القوانين ودورها فى حماية حقوق الإنسان ٣٠٥

الفصل الثانى : الإختصاص بقضاء الطوارئ ٣٤٥

الفصل الثالث : الرقابة القضائية على قرارات الإعتقال ٣٧٩

الفصل الرابع : نطاق الرقابة على قرارات الإعتقال الصادره تطبيقا للمادتين (١٦) من الدستور الفرنسى (٧٤) من الدستور المصرى ٤١٩

الفصل الخامس : مدى إختصاص محكمة القيم بالتحفظ على الاشخاص ٤٥٥

الفصل السادس : نطاق الرقابة القضائية على قرارات المنع من السفر ٤٧٣

الفصل السابع : حدود الرقابة القضائية على قرارات الإبعاد ٥٢٣

الباب الثانى : المسئولية الإدارية ٥٥٢

الفصل الأول : أهم القواعد التى تحكم مسئولية الدولة عن قراراتها الإدارية ٥٥٥

الفصل الثانى : النظام القانونى للمسئولية الإداريه فى مصر ٥٧٩

الفصل الثالث : التعويض كجزاء للمسئولية ٦٠٧

الفصل الرابع : المسئولية دون خطأ ٦٧٤

خاتمه وتوصيات ٦٧٥

قائمه المراجع ٧٠٠

قائمه المختصرات ٧٤١

فهرس إجمالى ٧٤٣

فهرس تفصيلى ٧٤٥

فهرس تفصيلى

فصل تمهيدى: الحقوق والحريات ١٧

أولا: فى تعريف الحق ١٧

ثانيا: فى تعريف الحرية ١٩

ثالثا: التطور التاريخى لمفهوم الحقوق والحريات ٢٢

رابعا: العلاقة بين الحق والحرية ٢٥

خامسا: تقسيمات الحقوق والحريات ٢٦

سادسا: تنظيم الحقوق والحريات ٢٨

سابعا: نسبية الحريات العامة وأثرها على التنظيم القانونى ٣٠

القسم الأول: التنظيم القانونى لحرية التنقل والإقامة ٣٤
فى الفكر العالمى والنظم الوضعية المقارنة.

الباب الأول: التنظيم القانونى لحرية التنقل والإقامة ٤٠
على المستويين الدولى والإقليمى.

الفصل الأول: حماية حرية التنقل والإقامة طبقا للفكر ٤٣
العالمى

المبحث الأول: حماية حقوق الإنسان وفقا لميثاق ٤٤
منظمة الأمم المتحدة

المطلب الأول: دور منظمة الأمم المتحدة فى حماية ٤٨
حقوق الإنسان

المطلب الثانى: المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان (فيينا ٥٥
١٩٩٣) ودوره فى حماية حقوق الإنسان

المطلب الثالث: نطاق الرقابة وفقا لميثاق الأمم المتحدة ٥٧
لحماية حقوق الإنسان

المبحث الثانى: دور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ٦١
حماية حرية التنقل والإقامة

المطلب الأول: حرية التنقل والإقامة طبقا للنصوص ٦٢
الواردة فى الإعلان

المطلب الثانى: المكانة التى يتبوأها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ٦٤

المبحث الثالث: حماية حرية التنقل والإقامة طبقا للعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ٦٥

المطلب الأول: حرية التنقل والإقامة الواردة فى نصوص العهد الدولى ٦٨

المطلب الثانى: الرقابة طبقا للعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية - دور لجنة حقوق الإنسان فى الحماية . ٧١

* ملاحظات ختامية ٧٧

الفصل الثانى: حماية حرية التنقل والإقامة على المستوى الإقليمى ٨١

المبحث الأول: الإتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وحماية حرية التنقل والإقامة ٨٢

المطلب الأول: حرية التنقل والإقامة فى ضوء النصوص الواردة بالإتفاقية ٨٣

المطلب الثانى: ضمانات حرية التنقل والإقامة طبقا لنصوص الإتفاقية ٨٥

أولا: اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان ٨٥

ثانيا: لجنة وزراء مجلس أوربا ٨٨

ثالثا: الرقابة القضائية التى تمارسها المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان ٨٩

المبحث الثانى: النظام الأمريكى لحماية حقوق الإنسان ودوره فى حماية حرية التنقل والإقامة ٩٣

المطلب الأول: حرية التنقل والإقامة طبقا للإتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ٩٣

المطلب الثانى: ضمانات حرية التنقل والإقامة فى النظام الأمريكى ٩٥

أولا: اللجنة الأمريكية لحقوق لحقوق الإنسان ٩٥

ثانيا: نطاق الرقابة القضائية التى تمارسها المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان ٩٧

المبحث الثالث: حرية التنقل والإقامة طبقا للميثاق الأفريقى لحقوق الإنسان والشعوب ١٠١

المطلب الأول: حرية التنقل والإقامة الواردة فى الميثاق ١٠١

المطلب الثانى: نطاق الرقابة وفقا لنصوص الميثاق ١٠٣

أولا: دور اللجنة الأفريقية فى حماية حرية التنقل والإقامة ١٠٣

ثانيا: تقييم دور اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان ١٠٥

* ملاحظات ختامية ١٠٧

الفصل الثالث: حرية التنقل والإقامة على المستوى العربى وفى الشريعة الإسلامية ١١١

المبحث الأول: حرية التنقل والإقامة فى الميثاق العربى لحقوق الإنسان ١١٢

المطلب الأول: المبادرات السابقة على صدور الميثاق العربى لحقوق الإنسان ١١٢

- المبادرة الأولى ١١٢

- المبادرة الثانية ١١٣

- المبادرة الثالثة ١١٣

المطلب الثانى: حرية التنقل والإقامة الواردة فى نصوص الميثاق ١١٥

المطلب الثالث: تقييم الميثاق العربى لحقوق الإنسان ١١٨

المبحث الثانى: حرية التنقل والإقامة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ١١٩

المطلب الأول: المساواة فى الإسلام ١٢٠

المطلب الثانى: حرية التنقل والإقامة فى الإسلام ١٢١
المطلب الثالث: ضمانات حقوق الإنسان فى الإسلام ١٢٦
أولا: القضاء العادى ١٢٦
ثانيا: ولاية المظالم ١٢٦
ثالثا: نظام الحسبة ١٢٧
* ملاحظات ختامية ١٣٢
الفصل الرابع: التنظيم الدستورى لحرية التنقل والإقامة ١٣٥
فى مصر ومدى فاعليته فى ضوء المعاهدات الدولية
المبحث الأول: الحماية الدستورية لحرية التنقل ١٣٦
والإقامة طبقا لدستور مصر الصادر عام ١٩٧١
المطلب الأول: نطاق الحماية الدستورية لحرية ١٣٦
التنقل والإقامة
المطلب الثانى: موقف الفقه من الحماية الدستورية ١٤١
لحرية التنقل والإقامة
المبحث الثانى: العلاقة بين المعاهدات الدولية ١٤٣
والتشريعات الداخلية
المطلب الأول: النظرة المتبادلة بين القانون ١٤٣
الدولى والتشريعات الداخلية
أولا: نظرة القانون الدولى للتشريعات الداخلية ١٤٣
ثانيا: نظرة التشريعات الداخلية للقانون الدولى ١٤٤
المطلب الثانى: مدى إندماج المعاهدات الدولية فى القوانين ١٤٥
الداخلية
أولا: فى فرنسا ١٤٦
ثانيا: فى انجلترا ١٤٨
ثالثا: فى الولايات المتحدة الأمريكية ١٤٩
رابعا: الوضع فى مصر ١٤٩
المطلب الثالث: الصعوبات التى تواجه تنفيذ المعاهدات ١٥٣
الدولية فى التنفيذ

* ملاحظات ختامية ١٥٧

الباب الثانى: التنظيم القانونى لحرية التنقل والإقامة فى النظم الوضعية المقارنة ١٦٢

الفصل الأول: ماهية الإعتقال الإدارى وتمييزه عما يشابهه ١٦٧

المبحث الأول: تعريف الإعتقال الإدارى وتحديد طبيعته القانونية ١٦٨

المطلب الأول: تعريف الإعتقال ١٦٨

المطلب الثانى: الطبيعة القانونية لقرارات الإعتقال ١٦٩

المبحث الثانى: تمييز الإعتقال عما يشابهه ١٧٤

١ - القبض ١٧٤

٢ - الحبس الإحتياطى ١٧٥

٣ - الإستيقاف ١٧٦

٤ - الإجراءات التحفظية ١٧٧

المبحث الثالث: الإعتقال الإدارى فى النظم القانونية المقارنة ١٧٩

* ملاحظات ختامية ١٨٥

الفصل الثانى: الإعتقال الإدارى فى ظل حالة الطوارىء ١٨٧

المبحث الأول: ماهية حالة الطوارىء ١٨٨

المبحث الثانى: الإعتقال فى ظل حالة الطوارىء فى إنجلترا ١٩٢

المطلب الأول: حالة الطوارىء فى إنجلترا ١٩٢

أولا: إعلان حالة الطوارىء ١٩٣

ثانيا: التدابير التى تتخذ إستنادا إلى حالة الطوارىء ١٩٤

ثالثا: رقابة البرلمان على أعمال سلطة الطوارىء ١٩٦

رابعا: تقييم الرقابة البرلمانية ١٩٧

المطلب الثانى: التنظيم القانونى للإعتقال الإدارى ١٩٨
فى إنجلترا
- أوامر إحضار جسم المحبوس ٢٠٠
المبحث الثالث: الإعتقال فى ظل حالة الطوارىء ٢٠٣
فى الولايات المتحدة الأمريكية
- مدى رقابة الكونجرس على أعمال سلطة الطوارىء ٢٠٦
المبحث الرابع: الإعتقال فى ظل حالة الطوارىء ٢٠٨
فى فرنسا
المطلب الأول: حالة الطوارىء فى فرنسا ٢٠٨
المطب الثانى: النظام القانونى للإعتقال فى ٢١١
حالة الطوارىء
* ملاحظات ختامية ٢١٥
- **الفصل الثالث:** التنظيم القانونى للإعتقال فى ظل حالة ٢١٧
الطوارىء فى مصر
المبحث الأول: التنظيم الدستورى لحالة الطوارىء ٢١٨
المبحث الثانى: تشريعات الطوارىء فى مصر ٢٢٠
المبحث الثالث: الإعتقال فى ظل حالة الطوارىء ٢٢٤
أولا: الإضافات التى قررها القرار بقانون رقم ٦٠ ٢٢٥
سنة ١٩٦٨
ثانيا: التعديلات طبقا للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ٢٢٦
ثالثا: تعديلات القانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٨١ ٢٢٦
رابعا: ما إستحدثه القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ ٢٢٧
* ملاحظات ختامية ٢٢٩
- **الفصل الرابع:** التنظيم القانرنى لحرية السفر والتنقل ٢٣١
المبحث الأول: التنظيم القانونى لحرية السفر ٢٣٢
والتنقل فى النظم المقارنة

المبحث الثانى: التنظيم القانونى لحرية السفر والتنقل فى مصر ٢٣٨

المبحث الثالث: التنظيم القانونى لحق الهجرة ٢٥٩

* ملاحظات ختامية ٢٦١

الفصل الخامس: التنظيم القانونى لإقامة الأجانب وإبعادهم ٢٦٧

المبحث الأول: تعريف الإبعاد وتمييزه عما يشابهه ٢٦٨

المطلب الأول: فى تعريف الإبعاد وتحديد طبيعته القانونية ٢٧٠

المطلب الثانى: التمييز بين الإبعاد وما يشابهه من إجراءات ٢٧٤

- الإبعاد والطرد ٢٧٤
- الإبعاد والنفى ٢٧٤
- الإبعاد والمنع من الدخول ٢٧٥
- الإبعاد وتسليم المجرمين ٢٧٦

المبحث الثانى: إقامة الأجانب وابعادهم فى النظم الوضعية المقارنة ٢٧٨

المطلب الأول: إقامة الأجانب وإبعادهم فى فرنسا ٢٧٨

- التمييز بين الإبعاد والتوصيل إلى الحدود ٢٨٣

المطلب الثانى: إقامة الأجانب وإبعادهم فى إنجلترا ٢٨٥

المبحث الثالث: التنظيم القانونى المصرى لإقامة الأجانب وإبعادهم ٢٨٧

* ملاحظات ختامية ٢٩٥

القسم الثانى: الضمانات القضائية لحرية التنقل والإقامة وقواعد المسئولية الإدارية ٢٩٨

الباب الأول: الرقابة القضائية على القرارات التى تحد من حرية التنقل والإقامة ٣٠٢

الفصل الأول: الرقابة القضائية على دستورية القوانين ودورها فى حماية حقوق الإنسان ٣٠٥

المبحث الأول: الرقابة على دستورية القوانين فى النظم الوضعية المقارنة ٣٠٧
المطلب الأول: الرقابة على دستورية القوانين فى فرنسا ٣٠٧
المطلب الثاني: الرقابة على دستورية القوانين فى الولايات المتحدة الإمريكية ٣٠٩
المبحث الثاني: الرقابة على دستورية القوانين فى مصر ٣١٣
المطلب الأول: حدود إختصاص المحكمة الدستررية العليا بالرقابة على دستورية القرانين ٣١٣
المطلب الثاني: مدى إختصاص المحكمة الدستورية العليا بالدفع بعدم دستورية القوانين لمخالفتها للشريعة الإسلامية ٣١٩
- موقف مجلس الدولة المصرى ٣٢٠
المطلب الثالث: مدى حجية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا ٣٢٥
المبحث الثالث: مدى دستورية التشريعات المانعة من التقاضى ٣٢٨
المطلب الأول: مدى جواز التحصين الكلى أو الجزنى للقرارات الإدارية من رقابة القضاء ٣٢٩
أولا: موقف محكمة القضاء الإدارى ٣٣٢
ثانيا: إتجاه المحكمة الإدارية العليا وموقف الفقه منه ٣٣٣
ثالثا: موقف المحكمة العليا ٣٣٥
رابعا: موقف المحكمة الدستورية العليا ٣٣٥
المطلب الثاني: الوضع القانونى لأعمال السيادة ٣٣٨
* ملاحظات ختامية ٣٤٢
الفصل الثاني: الإختصاص بقضاء الطوارىء ٣٤٥
المبحث الأول: قضاء الطوارىء فى النظم الوضعية المقارنة ٣٤٦
المطلب الأول: قضاء الطوارىء فى إنجلترا ٣٤٦
المطلب الثاني: رقابة القضاء الأمريكى على سلطة الطوارىء ٣٥٠

المطلب الثالث: محاكم أمن الدولة فى فرنسا ٣٥٦
المبحث الثانى: قضاء الطوارىء فى مصر ٣٥٨
المطلب الأول: إختصاص قضاء الطوارىء فى مصر ٣٥٨
المطلب الثانى: تشكيل محاكم أمن الدولة «طوارىء» ٣٦١
المطلب الثالث: الطبيعة القانونية لمحاكم أمن الدولة «طوارىء» ٣٦٢
المطلب الرابع: الطعن فى أحكام محاكم أمن الدولة «طوارىء» ٣٦٥
المطلب الخامس: مدى إختصاص محاكم أمن الدولة «طوارىء» عند إنتهاء حالة الطوارىء ٣٦٨
المطلب السادس: مدى شرعية وجود محاكم أمن الدولة «طوارىء» فى ضوء وجود محاكم أمن الدولة الدائمة ٣٦٩
المبحث الثالث: محاكم أمن الدولة الدائمة ٣٧١
أولا: تشكيل محاكم أمن الدولة الدائمة ٣٧١
ثانيا: الإختصاص النوعى لمحاكم أمن الدولة الدائمة ٣٧٢
ثالثا: الطعن على أحكام محاكم أمن الدولة الدائمة ٣٧٤
رابعا: خصائص محاكم أمن الدولة الدائمة ٣٧٤
خامسا: تقييم محاكم أمن الدولة الدائمة ٣٧٥
- ملاحظات ختامية ٣٧٧
الفصل الثالث: الرقابة القضائية على قرارات الإعتقال ٣٧٩
المبحث الأول: نطاق الرقابة القضائية على قرارات الإعتقال فى النظم الوضعية المقارنة ٣٨٠
المطلب الأول: الرقابة القضائية على قرارات الإعتقال فى إنجلترا ٣٨٠
المطلب الثانى: رقابة القضاء الأمريكى على قرارات الإعتقال ٣٨٣
المبحث الثانى: حدود الرقابة القضائية على قرارات الإعتقال فى مصر ٣٨٧

المطلب الأول: الإختصاص بنظر التظلم من قرارات الإعتقال ٣٨٧
أولا: قبل إنشاء مجلس الدولة ٣٨٧
ثانيا: بعد إنشاء مجلس الدولة عام ١٩٤٦ ٣٨٧
المطلب الثانى: رقابة الإلغاء التى مارسها مجلس الدولة ٣٩٠
منذ إنشائه حتى صدور القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨
المطلب الثالث: الرقابة القضائية على قرارات الإعتقال ٣٩٥
منذ صدور القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ حتى
صدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢
المطلب الرابع: حدود الرقابة القضائية التى تمارسها ٣٩٩
محاكم أمن الدولة العليا «طوارىء» على قرارات
الإعتقال فى ضوء القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢
- تقييم رقابة محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» ٤٠٦
على قرارات الإعتقال
المبحث الثالث: الرقابة القضائية على القرارات الصادرة ٤٠٧
بمنع زيارة المعتقلين وعدم تمكينهم من أداء الإمتحان
بمقار اللجان
المطلب الأول: نطاق الرقابة القضائية على قرارات ٤٠٧
منع زيارة المعتقلين
المطلب الثانى: حدود الرقابة القضائية على القرارات ٤١٢
الصادرة بعدم تمكين المعتقلين من أداء الإمتحان بمقار
اللجان
* ملاحظات ختامية ٤١٦
الفصل الرابع: نطاق الرقابة على قرارات الإعتقال ٤١٩
الصادرة تطبيقا للمادتين (١٦) من الدستور الفرنسى،
(٧٤) من الدستور المصرى
المبحث الأول: المادة (١٦) من الدستور الفرنسى ٤٢٠
المطلب الأول: شروط تطبيق المادة (١٦) ٤٢١

المطلب الثانى: آثار تطبيق المادة (١٦) ٤٢٢
المطلب الثالث: الرقابة القضائية على تطبيق المادة (١٦) ٤٢٣
المبحث الثانى: المادة (٧٤) من الدستور المصرى ٤٢٧
المطب الأول: شروط تطبيق المادة (٧٤) ٤٢٩
أولا: الشروط المرضوعية ٤٢٩
ثانيا: الشروط الشكلية ٤٣٠
المطلب الثانى: آثار تطبيق المادة (٧٤) ٤٣١
المطلب الثالث: موقف الفقه المصرى من المادة (٧٤) ٤٣٣
المبحث الثالث: نطاق الرقابة القضائية على قرارات الإعتقال الصادرة تطبيقا للمادة (٧٤) من الدستور المصرى ٤٣٦
المطلب الأول: مدى رقابة القضاء الإدارى على قرارات الإعتقال التى تتخذ تطبيقا للمادة (٧٤) ٤٣٧
أولا: موقف محكمة القضاء الإدارى ٤٤٢
ثانيا: موقف المحكمة الإدارية العليا ٤٤٣
المطلب الثانى: موقف المحكمة الدمتورية العليا ٤٤٥
المطلب الثالث: موقف الفقه من المشكلة ٤٤٧
• ملاحظات ختامية ٤٥٢
الفصل الخامس: مدى إختصاص محكمة القيم بالتحفظ على الأشخاص ٤٥٥
المبحث الأول: التنظيم القانونى لمحكمة القيم ٤٥٦
المبحث الثانى: موقف محكمة القيم ومحكمة القيم العليا من التظلم من قرارات التحفظ على الأشخاص ٤٦٢
المبحث الثالث: التحفظ على الأشخاص طبقا للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بشأن تنظيم وفرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ٤٦٥
• ملاحظات ختامية ٤٧٠

الفصل السادس: نطاق الرقابة القضائية على قرارات المنع من السفر ٤٧٣

المبحث الأول: الرقابة القضائية على قرارات المنع من السفر فى النظم الوضعية المقارنة ٤٧٥

المبحث الثانى: رقابة مجلس الدولة المصرى على أسباب قرار المنع من السفر ٤٨١

المطلب الأول: الطبيعة القانونية لقرار المنع من السفر ٤٨١

- هل يعتبر الإدراج على قوائم ترقب السفر والتفتيش والضبط قرارا إداريا؟ ٤٨٢

المطلب الثانى: ضرورة إستناد قرار المنع من السفر على أسباب جدية ٤٨٣

أولا: موقف محكمة القضاء الإدارى ٤٨٤

ثانيا: موقف المحكمة الإدارية العليا ٤٨٨

المطلب الثالث: القيود الواردة على الزوجة فى ممارسة حريتها فى السفر ٤٩٤

المبحث الثالث: رقابة القضاء الإدارى المصرى على سلطة جهة الإدارة التقديرية فى المنع من السفر ٤٩٨

المطلب الأول: نطاق السلطة التقديرية الممنوحة لجهة الإدارة ٤٩٨

- مناقشة لحكم صادر من محكمة النقض فى شأن المنع من السفر ٥٠٠

المطلب الثانى: الموازنة بين حرية الفرد فى التنقل وبين مصلحة المجتمع ٥٠٢

المطلب الثالث: أثر الموافقة السابقة الصادرة من جهة الإدارة على القرارات التالية بالمنع من السفر ٥٠٥

المطلب الرابع: أثر تقاعس جهة الإدارة على مشروعية قرار المنع من السفر ٥٠٧

المبحث الرابع: الرقابة القضائية على الوقائع التى يستند عليها القرار ٥٠٩
المطلب الأول: حدود الرقابة على الوقائع ٥٠٩
المطلب الثانى: مشروعية قرار المنع من السفر بين مجرد الشبهات والدلائل الجدية ٥١٢
المطلب الثالث: رد الإعتبار وأثره على قرار المنع من السفر ٥١٥
المبحث الخامس: الرقابة القضائية على قرارات تحديد الإقامة ٥١٦
المبحث السادس: رقابة محكمة القيم على قرارات المنع من السفر ٥١٨
* ملاحظات ختامية ٥٢٠
الفصل السابع: حدود الرقابة القضائية على قرارات الإبعاد ٥٢٣
المبحث الأول: الرقابة القضائية على قرارات الإبعاد فى فرنسا ٥٢٤
المبحث الثانى: نطاق الرقابة القضائية على قرارات الإبعاد فى مصر ٥٣٠
المطلب الأول: مدى السلطة التقديرية لجهة الإدارة فى إصدار قرارات الإبعاد ٥٣٢
المطلب الثانى: ضرورة إستناد قرار الإبعاد على أسباب جدية ٥٣٧
المطلب الثالث: القيود المفروضة على جهة الإدارة عند إصدار قرار الإبعاد ٥٤٢
المطلب الرابع: الإلتزامات المفروضة على الأجنبى المقيم بالبلاد ٥٤٣
المطلب الخامس: أثر تغيب الأجنبى فى الخارج على إقامته بالبلاد ٥٤٥

المطلب السادس: أثر قرار الإبعاد على زوجة الشخص المبعد ٥٤٧
* ملاحظات ختامية ٥٤٩
الباب الثانى: المسئولية الإدارية ٥٥٢
الفصل الأول: أهم القواعد التى تحكم مسئولية الدولة عن قراراتها الإدارية ٥٥٥
المبحث الأول: مدى مسئولية جهة الإدارة عن القرارات الإدارية التى تصدرها ٥٥٦
المطلب الأول: فى التعريف بالمسئولية الخطأية وعناصرها ٥٥٦
المطلب الثانى: أساس المسئولية الخطأية ٥٥٩
المبحث الثانى: المسئولية على أساس الخطأ فى فرنسا ٥٦٠
المطلب الأول: التطور التاريخى لقواعد الإختصاص فى فرنسا ٥٦٠
المطلب الثانى: إختصاص القضاء العادى بدعاوى المسئولية الناتجة عن أعمال التعدى ٥٦٣
المطلب الثالث: قاعدة القرار السابق ٥٦٥
المبحث الثالث: أحكام مسئولية الدولة فى الولايات المتحدة الأمريكية ٥٦٩
المبحث الرابع: أحكام مسئولية الدولة فى إنجلترا ٥٧١
المطلب الأول: قاعدة عدم مسئولية الدولة ٥٧١
المطلب الثانى: تقرير مسئولية الدولة بمقتضى القانون الصادر عام ١٩٤٧ ٥٧٤
* ملاحظات ختامية ٥٧٧
الفصل الثانى: النظام القانونى للمسئولية الإدارية فى مصر ٥٧٩
المبحث الأول: قواعد المسئولية الإدارية فى مصر ٥٨٠
المطلب الأول: عناصر المسئولية الإدارية فى مصر ٥٨٠

المطلب الثانى: الإختصاص بدعاوى المسئولية الإدارية ٥٨٤
فى مصر
- المرحلة الأولى ٥٨٤
- المرحلة الثانية ٥٨٤
- المرحلة الثالثة ٥٨٥
- المرحلة الرابعة ٥٨٦
المطلب الثالث: مدى إختصاص مجلس الدولة ٥٩٠
بالتعويض عن قرارات الإعتقال الصادرة ضد ضباط
القوات المسلحة
المبحث الثانى: مسئولية جهة الإدارة فى الظروف الإستثنائية ٥٩٣
- المبادىء التى أرساها القضاء الإدارى فيما يتعلق ٥٩٦
بمسئولية الإدارة فى الظروف الإستثنائية
المبحث الثالث: الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى وأثره ٥٩٧
فى تحديد المسئولية
المطلب الأول: التمييز بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى ٥٩٧
المطلب الثانى: أهمية التمييز بين الخطأ الشخصى والخطأ ٦٠٠
المرفقى
المطلب الثالث: أثر طاعة الرئيس على نوع الخطأ ٦٠٣
المطلب الرابع: أثر الإعتداء المادى والخطأ الجنائى ٦٠٤
على نوع الخطأ
* ملاحظات ختامية ٦٠٥
الفصل الثالث: التعويض كجزاء للمسئولية ٦٠٧
المبحث الأول: النظام القانونى للتعويض ٦٠٨
المطلب الأول: أهمية دعوى التعويض ٦٠٩
المطلب الثانى: أهم المبادىء التى تحكم التعويض ٦١٠
المطلب الثالث: مدى الإرتباط بين إلغاء القرار الإدارى ٦١٢
والتعويض عنه

أولا: موقف مجلس الدولة الفرنسى ٦١٣
ثانيا: موقف مجلس الدولة المصرى ٦١٤
المطلب الرابع: شروط الضرر الموجب للتعويض ٦١٦
المبحث الثانى: أنواع التعويض وكيفية تقديره ٦١٩
المطلب الأول: أنواع التعويض ٦١٩
المطلب الثانى: كيفية تقدير التعويض ٦٢٤
المطلب الثالث: تقادم الحق فى التعويض ٦٢٦
المطلب الرابع: تاريخ تقدير التعويض ٦٢٧
المبحث الثالث: التعويض عن قرارات الإعتقال ٦٢٨
المطلب الأول: شرط المصلحة فى رفع دعوى التعويض ٦٢٨
المطلب الثانى: موقف مجلس الدولة المصرى من التعويض عن قرارات الإعتقال ٦٣١
المطلب الثالث: هل تخضع دعوى التعويض عن قرارات الإعتقال للتقادم ٦٣٦
المبحث الرابع: تنفيذ الأحكام القضائية ٦٤٢
المطلب الأول: تنفيذ الأحكام القضائية فى فرنسا ٦٤٤
المطلب الثانى: تنفيذ الأحكام القضائية فى مصر ٦٤٥
المطلب الثالث: مدى جواز إمتناع جهة الإدارة عن تنفيذ أحكام القضاء الإدارى ٦٤٩
المطلب الرابع: مدى جواز الحكم بالتعويض العينى على جهة الإدارة ٦٥٣
المطلب الخامس: مدى جواز إستخدام القوة الجبرية لتنفيذ أحكام القضاء الإدارى ٦٥٥
* ملاحظات ختامية ٦٥٧
الفصل الرابع: المسئولية دون خطأ ٦٦١
المبحث الأول: قواعد المسئولية دون خطأ فى فرنسا ٦٦٢
المبحث الثانى: أساس المسئولية دون خطأ ٦٦٦

المبحث الثالث : موقف القضاء الادارى فى مصر من المسئولية دون خطأ ٦٦٩
* ملاحظات ختامية ٦٧٤
خاتمة وتوصيات ٦٧٥
قائمة المراجع ٧٠٠
قائمة المختصرات ٧٤١
فهرس اجمالى ٧٤٣
فهرس تفصيلى ٧٤٥